

هنئ المسلمين بشهر رمضان المبارك، سائلين الله سبحانه أن يجعلنا جميعاً من عتقائه.. كما ونذكرهم، بالواجب العظيم، واجب العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، راجين المولى سبحانه وتعالى أن تكلل جهودهم مع العاملين لإقامة الخلافة بالنصر والتمكين في شهر الانتصارات والفتوحات، فيطبق الإسلام، وتحرر بلادهم من كل نفوذ للدول الغربية الكافرة، ويحمل الإسلام رسالة هدى ونور إلى العالم أجمع.

الرائد الذي لا يكذب أهله

جريدة سياية إسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٢ هـ / تموز ١٩٥٤ م

اقرأ في هذا العدد:

- التغييرات في تركيا: هل تمكن أردوغان من إقرار نظام رئاسي؟ ... ٢
- أعضاء على مؤتمر باريس والمفاوضات مع اليهود ... ٢
- رأي الإمام يرفع الخلاف ... ٣
- ما الذي يحضر لحلب؟؟ ... ٤
- ماذا يجري بين أمريكا والمغرب؟ ... ٤

f /rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

العدد: ٨١ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الأربعاء ٣ من رمضان ١٤٣٧ هـ الموافق ٨ حزيران / يونيو ٢٠١٦ م

كلمة العدد

حل البرلمان واستقالة الحكومة في الأردن
إجراء مخادع لن يعالج مشاكل البلاد

بقلم: حاتم أبو عجمية

حل الملك الأردني عبد الله الثاني يوم الأحد الماضي ٢٩ أيار/ مايو البرلمان الأردني قبل نهاية مدته الدستورية، وكلف الدكتور هاني الملقى بتشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة عبد الله النسور التي جاءت مع البرلمان المنحل ورحلت معه باستقالته. وقد جاء هذا الأمر في ظل الاحتفانات التي يعتمل بها الشارع الأردني الذي أرهقته سياسات حكومة النسور الجبائية وضيقته عليه سبل معيشته وأوصلت المديونية الأردنية إلى رقم غير مسبوق (٣٥ مليار دولاراً في ظل تزايد معدلات الفقر والبطالة وفشل في الحد من الفساد الذي كان شعار الحكومة المستقبلية. ويقول مراقبون إن حكومة عبد الله النسور كانت من أكثر الحكومات رفعا للأسعار، حيث أعادت الحكومة قراءة مختلف الضرائب والرسوم وضاعفت فيها بعض الرسوم ٤ مرات ما كانت عليه، دون مراعاة لحال الناس وظروف حياتهم القاسية، ما أثر سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى القوة الشرائية للفرد. كما أشاروا إلى أن حكومة النسور كانت أكثر حكومة في تاريخ الأردن تحصل على مساعدات خارجية على شكل منح، حيث حصلت على حوالي ٥ مليارات دينار، من أصل ١٠ مليارات دينار منحت للحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٦. وتؤكد تقارير اقتصادية أن مستويات الفقر والبطالة في عهد حكومة النسور كانت قياسية هي الأخرى، إذ وصلت معدلات البطالة المعلنة لأعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٦، وبلغت في الربع الأول من العام الحالي حوالي ١٤.٦٪.

وبعد تكليفه من قبل الملك بتشكيل الحكومة، أدى هاني الملقى وأعضاء حكومته الجديدة يوم الأربعاء الأول من حزيران اليمين الدستورية أمام الملك عبد الله الثاني، وستكون مهمتها الرئيسية رعاية الانتخابات التشريعية التي يتوقع أن تجري في نهاية أيلول المقبل، وفق الدستور الذي ينص على إجرائها خلال أربعة شهور من حل البرلمان، وإن كانت مسؤولية الإشراف على الانتخابات ملقاة على كاهل الهيئة المستقلة للانتخاب التي تنتظر حالياً مرسوماً ملكياً بتحديد موعد الانتخابات للتحضير لها.

وقال مصدر موثوق - كما نقلت بعض المصادر - أن موظفين كباراً في القصر الملكي كانوا يتعمدون تسريب أخبار قرب تكليف "الملقى" بتشكيل الحكومة العتيدة، وذلك فيما يشبه إطلاق "بالونات اختبار" لجس نبض الرأي العام بهذا الخصوص. وأكد المصدر أن قرار التغيير الذي طال انتظاره قد تبلور بصيغته النهائية مساء يوم الأربعاء، الذي صادف عيد الاستقلال!

الملقى يشكل حكومة انتقالية في المقام الأول، وقد تنتهي إلى حكومة "دائمة" تنافس سابقتها على الرقم القياسي لأعمار الحكومات، ولكنها في المدى المرئي، فهي حكومة مكلفة بمفهومين اثنين أساسيين، الأول: الإشراف على إجراء الانتخابات البرلمانية في أيلول المقبل... والثاني: متابعة الملفات الاقتصادية التي مهدت لها حكومة عبد الله النسور قبل أن تغادر، وأهمها إجراء المراسم الختامية لإخراج الصندوق الاستئماري مع السعودية إلى دائرة الفعل والعمل، حتى لا يظل حبراً على ورق.

لا شك أن الملقى يشكل حكومته في بيئة إقليمية شديدة التعقيد والخطورة، ولكن من تتبع الإدارة الأردنية لأزمات الإقليم في السنوات الخمس الفائتة، يرى أن الحكومة لم تكن سوى طرف من أطراف عديدة، انخرطت في التعامل مع هذه الأزمات وإدارتها، والمؤكد أنها ليست الطرف الأكثر تأثيراً...

وكلاء الاستعمار وأقزام العلمانية

أعجز من أن يوقفوا دعوة الخلافة على منهاج النبوة

خاص من مراسل الراية - تونس



كان حزب التحرير في تونس قد أعلن عن عقد مؤتمر الخلافة بتاريخ ٢٠١٦/٦/٤ في قصر المؤتمرات في العاصمة تونس، بعد أن اتخذ كل الإجراءات الإدارية المطلوبة، ورغم أخذ وزارة الداخلية العلم بانعقاد المؤتمر قبل المدة القانونية، إلا أن جهات أمنية أعلنت إلغاء المؤتمر بشكل مخالف للقوانين المعمول بها في تونس، ورغم صدور قرار من المحكمة الإدارية، يوم الجمعة ٢٠١٦/٦/٣، برفض قرار حظر المؤتمر إلا أن تلك القوى الأمنية بقيت سادسة في غيها، وفي صباح يوم السبت أمر والي العاصمة فاخر القفصي، بربيب العلمانية الفرنسية، الذي تهرب من مقابلة وفد حزب التحرير، بإغلاق القاعة لمدة عشرين يوماً، كما قامت القوى الأمنية، التي يفترض بها حماية الأمة من أعدائها وليس قمعها ومنعها من العمل لتطبيق شرع الله، قامت بتطويق قصر المؤتمرات ومدخل الطرق المؤدية إليه، منذ الصباح الباكر فحولت المنطقة المحيطة به إلى كُنْعة عسكرية، مثلها مثل العاصمة تونس بأسرها وبالذات في الوسط وعند مكاتب الحزب.

أما على مستوى البلاد فقد قامت الجهات الأمنية بتهديد أصحاب الحافلات التي كانت ستنقل المشاركين في المؤتمر، برغم وجود عقود سابقة مع أصحابها، ثم قامت بقطع الطرق الموصلة إلى العاصمة كافة، وأعدت ما فلت من قبضتها في الولايات، وكذلك الأشخاص الذين جاؤوا في سياراتهم الخاصة، وكل من تشبه بأنه قادم إلى المؤتمر.

كما قامت الأجهزة الأمنية بمنع الأستاذ محمود كار رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تركيا من دخول البلد زاعمين أن المؤتمر قد أُلغي ثم قاموا

المهندس عثمان بخاش لـ "الراية": قيام السلطة التونسية بمنع مؤتمر حزب التحرير هو دليل إفلاس



صرح مدير المكتب الإعلامي لحزب التحرير المهندس عثمان بخاش للراية جواباً على السؤال عن رأيه في تعطيل السلطة لمؤتمر تونس قال: ما قامت به السلطة العلمانية في تونس هو خير دليل على إفلاس حجتهم الداحضة بأن الديمقراطية المزعومة تحقق العدل والأمان للبلاد والعباد. وقد تدرع والي تونس ومثله الوزير كمال الجندوبي بأن الدعوة للخلافة تناقض الدستور. مع أن الدستور يقول بأن تونس بلد دينها الإسلام، فكيف تترجم الدعوة لتطبيق شريعة الإسلام؟ أما الحجة الواهية بأن المؤتمر يشكل تهديداً للأمن، فهذه أسخف من سابقتها؛ فالقاضي والداني يعرف أن حزب التحرير أحرص الناس على الأمة وأمن البلاد والعباد وحمائهم من طمع الدول الاستعمارية، في تونس كما في سائر بلاد المسلمين. ثم إن شباب الحزب في تونس، برغم استفزازات السلطة غير القانونية، أظهروا انضباطاً ووعياً، بخلاف ممارسات الأجهزة الأمنية التي ضربت عرض الحائط بحكم القضاء، وسلكت نهج الرئيس الهارب بن علي في محاولة يائسة لقمع صوت الحق، ولكن أنى لهم ذلك. وبناء على ما جرى فأنا اقترح على الدكتور منصف المرزوقي، الذي زعم أن موجة الإسلام السياسي تنحسر بعد أن انحسرت موجات القومية والوطنية والاشتراكية، أن يكون منصفاً ويعلن نهاية موجة العلمانية الليبرالية المزعومة فقد بان عوارها للجميع.

وثائق أمريكية مسربة: الخميني استرضى كينيدي وكارتر

كشفت وثائق أمريكية رفعت عنها السرية خلال الأيام القليلة الماضية أن مؤسس نظام ولي الفقيه في إيران الخميني كان على صلة بالحكومة الأمريكية منذ الستينيات من القرن الماضي حتى قبل أيام من وصوله إلى طهران. قادماً من باريس وإعلانه الثورة عام ١٩٧٩، بحسب ما نقلت صحيفة الشرق الأوسط. وتوضح وثيقة نشرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، أن الخميني تبادل رسائل سرية مع الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي بعد أشهر من الإفراج عنه من السجن في إيران مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، وأنه طالب خلالها بالـ "يفسر هجومه اللفظي بطريقة خاطئة، لأنه يحمي المصالح الأمريكية في إيران". وتفيد الوثائق بأن الخميني تواصل أيضاً مع إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، عبر وسطاء في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، أي قبل أسابيع من انطلاق الثورة، وتعهد حينها بأنه لن يقطع النفط عن الغرب، ولن يصدر الثورة إلى دول المنطقة، وأنه سيقوم بعلاقات ودية مع الحكومة الأمريكية. وبينت الوثائق أن الخميني الذي كان يعتبر أميركا "الشيطان الأكبر" كان يتلقى دعماً خاصاً من إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر من خلال إجبار الشاه محمد رضا بهلوي على مغادرة إيران وصعود معسكر الخميني بدلاً عنه. وتظهر الوثائق أن موضوع التغيير في إيران وصعود النظام الجديد بقيادة الخميني كان الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية حينها، وتظهر الوثائق أيضاً أنه على مدى شهر كانون الأول/ديسمبر تابعت واشنطن عبر سفارتها في طهران الاستعداد لتبديل الشاه بالخميني، وأثار نشر هذه الوثائق ردود فعل أولية غاضبة بين المسؤولين الإيرانيين، إذ نقلت وكالة "ميزان" عن عضو حوزة قم العلمية حسين إبراهيمي قوله، إن الغاية من نشر الوثائق هي "محاولة إثبات أن الثورة الأمريكية". (العربية نت)

لم يكن المتابع للأحداث السياسية المتعلقة بثورة الخميني بحاجة إلى انتظار وثائق تصدر بعد عقود ليتأكد من وجود علاقة تربط الثورة الإيرانية بالولايات المتحدة، فقد كاد دور أميركا واضحا في دعم تلك الثورة وتغيير نظام الشاه حينها، وقد كشف

حزب التحرير وقتها أن ذلك يندرج في إطار الصراع الدولي الذي كان قائماً حينذاك بين الولايات المتحدة وبريطانيا، التي كان الشاه يتبع لها، وقد كشفت إحدى الوثائق عن الرسالة التي ذكرت في الخبر أعلاه، والتي بعثها الخميني عام ١٩٦٣ لإدارة الرئيس الأمريكي جون كينيدي أكد فيها "عدم معارضته للسياسات الأمريكية حيال طهران وأن الوجود الأمريكي ضروري لمواجهة السوفييت وللصدي لأي نفوذ بريطاني محتمل". وقد انكشفت حقيقة دور إيران في تنفيذ

الأجندة الأمريكية بعد وصول الخميني إلى الحكم، سواء في استخدام الثورة للضغط على دول الخليج التي تتبع بريطانيا لتصبح تابعة لأمريكا، أو في تنفيذ سياسة أميركا في أفغانستان والعراق ولبنان وسوريا واليمن وفي بعض الجمهوريات التي كانت تتبع للاتحاد السوفييتي. والمهم ذكره هنا، بعد فهم دور أميركا في تغيير شاه إيران والإتيان بثورة الخميني لخدمة سياستها، هو أن الثورة الإيرانية يجب النظر إليها من الناحية السياسية من زاوية أنها مشروع أميركي يخدم سياسة الدولة الأولى في العالم، وأن شعارات "الشيطان الأكبر" و"نشر المذهب" و"الموت لإسرائيل"، وغير ذلك من الشعارات القومية التي رفعتها إيران ونشطت في الحديث بها، بصرف النظر عن مدى فنانة قادة إيران ببعض تلك الشعارات أو عدم قناعتهم بها، يجب النظر إليها باعتبارها تنسجم مع ما تريده أميركا وتخطط له. ومن المهم أيضاً إدراك أن ما خطت له أميركا وقامت بتنفيذه هو

تضليل المسلمين في إبراز إيران أنها دولة مستقلة لها مشروع مذهبي وقومي خاص بها ولها سياستها الخارجية المستقلة، وذلك لصرف نظر المسلمين عن فهم حقيقة السياسة الأمريكية وسير إيران في تنفيذها.

التغييرات في تركيا: هل تمكّن أردوغان من إقرار نظام رئاسي؟

بقلم: أسعد منصور



من عضوية البرلمان، فإن ذلك سيسهل الحصول على تأييد حزب الحركة القومية الذي يقود حملة ضد الحزبين وخاصة ضد الأخير الذي يؤيد حزب العمال الكردستاني الانفصالي. وإلا سيكون هناك احتمال الدعوة إلى انتخابات مبكرة قسما مهما من عضوية البرلمان، ويأمل حزب العدالة والتنمية أن يعود بأغلبية أكبر من الحالية حتى يتمكن من إحداث التغيير الدستوري وإقامة النظام الرئاسي.

إن حزب الحركة القومية يرأسه دولت بهتشي عميل أميركا، ويقوم بدور المعارضة حتى يتميز عن حزب أردوغان والعدالة والتنمية وبيقي حزبا قائما يجمع أصحاب الفكر القومي الذي يعتبر متطرفا، لأن قومية حزب أردوغان تعتبر معتدلة وأولئك لا يقبلون بها، فلا بد من وجود هذا الحزب ليجمع قطاعات أصحاب التفكير القومي المتعصب، ولذلك لا يستطيع بهتشي أن يظهر توافقه مع أردوغان وحزبه دائما، ولكن عندما تصبح المسألة حيوية أو مهمة لأمريكا نرى بهتشي يجر حزبه في النهاية نحو اتخاذ قرار موافق وداعم لحزب أردوغان كما حصل في انتخابات رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٧ وكذلك في الإصلاحات الديمقراطية عام ٢٠٠٩، وفي عدة مواقف أخرى، وهو الذي أسقط حكومة أجويد عميل الإنجليز عام ٢٠٠٢ لي مهد الطريق أمام صعود حزب أردوغان.

ونرى أن حكومة حزب العدالة والتنمية تقوم بحماية بهتشي من المعارضة في حزبه والتي تطالب بانتخابات جديدة لرئاسة الحزب في محاولة لإسقاطه، وذلك بمنع هذه المعارضة بقوة الشرطة من عقد مؤتمر عام للحزب متعلقا بهذا الخصوص، وكذلك عن طريق المحاكم المحلية التي لم تأخذ بعقد المؤتمر حيث قامت المعارضة في هذا الحزب برفع دعوى إلى المحاكم على رئيس الحزب الذي رفض عقد المؤتمر وإجراء هذه الانتخابات وأصر على إجرائها كما هو مقرر عام ٢٠١٨.

ومن هنا يظهر أن هناك احتمالا بأن يتمكّن أردوغان من تحويل النظام إلى رئاسي، فإنه يعمل على إضعاف المعارضة بإسقاط أعضاء منها بقانون رفع الحصانة عن الأعضاء الذين اتهموا بأعمال فساد أو بأعمال ضد الدولة كعدم الانفصاليين، وكذلك يعمل على كسب حزب الحركة القومية بجانبه، حيث ينفذ أردوغان ما ينادي به هذا الحزب، ولذلك لا يستبعد أن يؤيد هذا الحزب إجراء استفتاء على هذا التغيير الدستوري كما حصل في المرات السابقة بتأييده أردوغان في آخر لحظة، حيث يحتاج حزب أردوغان إلى ٣٠ صوتا في البرلمان حتى يتمكن من إجراء هذا الاستفتاء، فحزبه يملك ٣١٧ مقعدا فيحتاج لأصوات من حزب الحركة القومية الذي يملك ٤٠ مقعدا، ولتغيير الدستور عبر البرلمان يحتاج إلى ٣١٧، وذلك لن يتحقق له، فلم يبق له سوى الاستفتاء الشعبي أو اللجوء إلى انتخابات مبكرة ليحصل على أكثرية كبيرة ومن ثم يجري استفتاء شعبيا بناء على تلك الأكثرية.

وهكذا يسعى أردوغان للحصول على الأكثرية ليحقق هدفه بأن يصبح صاحب الصلاحيات الواسعة لينفذ لأمريكا بكل أريحية القرارات والسياسات التي تصب في مصلحتها في الداخل كالمسألة الكردية، وفي المنطقة مثل مشاريعها المتعلقة بسوريا والعراق وغيرها التي تستهدف منع تحرر الأمة من ربكة الاستعمار والعودة إلى حكم الإسلام. وأردوغان يصر على تطبيق النظام الجمهوري العلماني الديمقراطي كما أكد في مناسبات عديدة وكما يؤكد ذلك في تطبيقه لهذا النظام وحرصه عليه مدة ١٤ عاما، وقد رفض اقتراح رئيس البرلمان بإقامة نظام يستند إلى الدين وأصر على النظام العلماني. ولذلك فإنه لا يوجد فرق بالنسبة لنا سواء أكان نظاما رئاسيا كمنظمة السيسى في مصر أو نظاما برلمانيا كما هو حاليا في تركيا منذ ٩٢ عاما، والنظام الصحيح الأمثل لأهل تركيا ولكافة المسلمين هو نظام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة الذي يستند إلى العقيدة الإسلامية، وتشريعاته مستنبطة من الكتاب والسنة، ويحرم موالاة أمريكا أو غيرها من دول الغرب الاستعماري ■

قبل كل شيء نريد أن نبين الأسباب الموجبة لفكرة تحويل النظام البرلماني في تركيا إلى النظام الرئاسي، حيث إنها لم تكن من بنات أفكار أردوغان، بل طالب بها أوزال الذي تولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩ بعدما شغل رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٨٣. فالفكرة أخرجتها أمريكا ليتبناها عملاؤها أوزال سابقا وأردوغان لاحقا ولم يتمكن السابق من تحقيقها، حتى إن عميلها دميريل امتدحها دون أن يعمل لها لتوافقه مع عملاء الإنجليز أثناء فترة رئاسته بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠. فأمر تركيا تريد ذلك لترميم القرارات دون الرجوع إلى البرلمان، لأن هناك قرارات مهمة يجب أن تتخذ لصالحها دون أن تصطدم بالبرلمان الذي يتأثر أحيانا بالرأي العام وبمعارضة عملاء الإنجليز من حزب الشعب الجمهوري.

فمثلا، عام ٢٠٠٣ أرادت أمريكا جر تركيا وراءها في احتلالها الغاشم للعراق، فاصطدمت بالبرلمان الذي لم يوافق على ذلك، علما أن رئيس الوزراء آنذاك أردوغان وافق على انجرار تركيا وراء أمريكا في احتلالها للعراق. ولهذا فإن أمريكا تقف وراء تحويل النظام في تركيا إلى النظام الرئاسي وإن لم تصرح علنا، بسبب أن عملاءها هم الذين ينادون به وهي تقف وراءهم ولم تنتقدهم أو تعترض عليهم.

عدا ذلك فإن النظام البرلماني هو نظام إنجليزي أتى به عميلهم مصطفى كمال، وكان تحت رحمة الجيش يتدخل كلما عجز البرلمان عن اتخاذ القرارات كما حصل عام ١٩٨٠ لشدة الصراعات بين الأحزاب ولكون كل حزب يريد أن يبرز نفسه أمام جماهيره ليكسب أصواتا إضافية، والأحزاب الصغيرة التي كانت تعتبر مفتاحا تبرز الأحزاب الكبيرة التي تحتاج إليها للحصول على الأكثرية، وكان يحصل في الأغلب أن ينتخب رئيس الجمهورية من المؤسسة العسكرية أو بتأثيرها، وكانت هذه المؤسسة يسيطر عليها عملاء الإنجليز.

وقد أتى برئيس الوزراء الحالي بن علي يلدرم كشخص متوافق مع أردوغان في هذا الموضوع، وأبعد داود أوغلو الذي كان يتردد فيه، لأنه يسلبه الصلاحيات، فلم يكن متحمسا له كثيرا وإن لم يعمل على عرقلة أو الوقوف في وجهه. فأصبحت مهمة رئيس الوزراء الحالي هي تحقيق هذا الأمر، فقال يوم ٢٠١٦/١/٢ (الأناضول): "سننجز الدستور الجديد، ونغير نظام الحكم إلى نظام رئاسي... أيا كان ما ينص عليه الدستور التركي، فإن رئيس الجمهورية تقع على عاتقه فعليا مسؤوليات سياسية، والدستور الحالي دستور انقلابي، سنه انقلابيون عسكريون عام ١٩٨٢" واعتبر ذلك مهما "لإحداث انسجام بين الوضع الحالي والدستور". في إشارة إلى أن الرئيس أردوغان يمارس كافة الصلاحيات حاليا دون أن ينسجم ذلك مع الدستور. وطالب الأحزاب السياسية الأخرى بأن يكون لها "إسهام في الدستور الجديد... فإن لم يتم إقراره في البرلمان سيتم اللجوء للشعب بالاستفتاء مباشرة".

فهناك إصرار من قبل أردوغان وتأييد قوي من حزبه على إقامة النظام الرئاسي، وعمل دؤوب من قبلهما، إما أن يتحقق ذلك بالبرلمان أو بالاستفتاء الشعبي، سيعمل على تحقيقه بأي شكل من الأشكال، ومن الصعوبة بمكان أن ينال أصوات حزب الشعب المعارض الذي قال رئيسه كمال كلتشدار أوغلو يوم ٢٠١٦/١/٢ "إن حزب العدالة والتنمية يحاول إنقاذ رئيس الجمهورية مما اقترفه من فساد عبر اقتراح تطبيق النظام الرئاسي في البلاد". وأضاف "أعود وأكرر ما قلته من قبل، لن نسمح لهم بتطبيق هذا النظام ولو كان ثمن ذلك إراقة دماءنا". وقدم تقريراً من ١١٩ صفحة يستعرض النظامين الرئاسي والبرلماني تاريخياً وواقعياً، ويدافع عن الأخير بأنه لم يكن سبباً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كما يدعي أردوغان. وإذا تحول النظام إلى رئاسي فإنه لن يتمكن حزب الشعب من عرقلة استصدار القرارات المهمة حيث ستكون الصلاحيات الكاملة بيد رئيس الجمهورية، ولن تعرض على البرلمان ابتداءً، ومن ثم إذا اعترض بعد اتخاذها من قبل الرئيس سيلجأ إلى المحاكم التي أصبحت بيد حكومة أردوغان فتدور معارضته في أروقته وتقع في دوامتها، وعندئذ سيضعف دور الإنجليز أكثر وأكثر.

لقد تمكّن أردوغان من استصدار قانون مؤقتاً يرفع الحصانة عن نواب في البرلمان ليحاكموا بقضايا اتهموا بها ليكون ذلك أداة بيده لضرب المعارضة، حيث استطال برلمانيين في حزب الشعب وآخرين في حزب الشعوب الديمقراطي حيث هناك حوالي ١٤٧ عضواً سيطلمهم الأمر وتفتح ملفاتهم وخاصة أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي ورئيسه دميرطاش. وإذا تمكن من إسقاطهم أو إسقاط قسم مهم منهم

أضواء على مؤتمر باريس والمفاوضات مع اليهود

بقلم: الدكتور ماهر الجعبري *



أوباما قد دخل في حالة الإحباط الثانية من مشاكرات نتيناهو (بعد إحباطه الأول في رئاسته الأولى). ولم تنجح فرنسا في استغلال مشاعر الإحباط الأمريكية، وكان الحضور الأمريكي لمؤتمر باريس بروتوكوليا، بينما أعلنت أمريكا قبيل انعقاد المؤتمر أنها "لن تأتي باقتراحات محددة في مؤتمر باريس"، (رويترز ٢٠١٦/١/٢). ثم شخّص التصريحات الأمريكية، أو كانت فارغة مثل تلك التي أعقبت اجتماع وزير الخارجية الأمريكي مع نظيره الفرنسي: "نرى ماذا سنفعل" (موقع فضائية الغد ٢٠١٦/١/٤). ولم تنجح محاولة فرنسا في اجتذاب أمريكا، عبر التذكير بأهمية تحرك عاجل لإنقاذ حل الدولتين الذي بات يتهدده "خطر جدي"، والتذكير بأن الوضع يقترب من نقطة "اللاعودة".

أما المتحدثون باسم أمريكا من عملائها الأعراب فقد شددوا على العودة إلى مبادرة السلام العربية (أمريكية المنشأ)، كما نُقل عن وزير الخارجية السعودية الجبير، أن المبادرة العربية تمثل أساسا قويا لحل النزاع الطويل.

وكما يرى بعض المحليين، فإن فرنسا لم تستطع أن تحشد أوروبا على مبادرتها، فبريطانيا لا تقبل أن تتركب العربة الفرنسية. وألمانيا كانت منشغلة بملفات أخرى، وكانت قد انخرطت في قنوات اتصال أخرى مع غزة وحماس، قبل تصاعد الحديث الإعلامي عن المبادرة الفرنسية، وكان الأفق غائما بحراك أوروبي، مع حكومة غزة، تحرك فيه رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بليز، وتولد عن الزيارات المتكررة للوفود الأوروبية لغزة، وسُخرت فيه قطر كعرب إنجليزي، استغلالاً للأجواء السياسية والحاجة لتجديد وتمديد اتفاق الهدنة في غزة، ومحاولة تحويله إلى اتفاق سياسي يتصف بالديمومة السياسية.

أما السلطة الفلسطينية التي اعتنق قاداتها المفاوضات كعقيدة سياسية، فهم يستمرون باللحظ خلف أي سراب تبديهي، ثم لا يلبثون أن يعلنوا عن إحباطهم، كما نُقل عن وزير الخارجية الفلسطيني اتهامه "لإعيين كباراً" بخفض مستوى توقعات البيان الختامي لمؤتمر باريس (حسب الجزيرة نت ٢٠١٦/١/٤).

إذن، من الواضح أن المشروع الفرنسي - كغيره من التحركات الدبلوماسية - سيظل متعثراً تحت وقع الرؤية الليكودية، مع الاستعلاء الأمريكي الذي لا يقبل تمرير الحلول تحت طاولة أمريكا. وما زال طفلها الليكودي مدلا يشاكسها، ويراهن على الانتخابات الأمريكية القادمة التي يأمل أن تفرز جمهوريين جدد، يتغامون معه في الصدامية، وفي استخدام القوة الصلبة، على خلاف قوة أوباما الناعمة، وحزبه الديمقراطي.

أما من حيث الموقف، فإن المبادرة الفرنسية تهبط في التنازلات السياسية، ومنها موضوع اللاجئين، إضافة لظهور طرحتها استجلاب قوات دولية تحت عنوان "الطرف الثالث" (وهو ما جاهر به رئيس السلطة سابقاً)، مما يعني احتلالاً دولياً فوق الاحتلال اليهودي. ولا شك أن فلسطين التي انتزعت من الأمة بالقوة لن تعيدها نعمة الدبلوماسية، ولا مسار يجدي لخلع الاحتلال اليهودي من جذوره غير عسكرية الجيوش ■ * عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

هنالك نقاط مرجعية تحكم الحراك السياسي حول قضية فلسطين، تتعلق بحالة أمريكا التي تكبلها الانتخابات، وفسحة الحراك المحدودة للدول الأوروبية، وتعتد نتيناهو ورؤيته الليكودية، لا شك أن فرنسا تتركها جيدا، ومع ذلك أصرت على رمي حجرها في بحيرة "السلام" الراكدة، من خلال عقد مؤتمر باريس حول المبادرة الفرنسية، استهدفت أن تحرك أمواج إعلامية يتحرك معها حضور فرنسا العالمي. ولذلك حاولت إخراجها بصورة عالمية وبحضور أمريكا مع وزراء عرب وغربيين وممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كان الرئيس الفرنسي قد شدد على أن المبادرة الفرنسية تركز على حل الدولتين، وتتكون من مرحلتين: عقد مؤتمر دولي للسلام، وتشكيل فرق عمل متعددة. أما كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، فقد فضّل في لقائه مع فضائية الحدث في ٢٠١٦/١/٤، أن المبادرة تتضمن توزيع المهام السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية على دول أوروبية، بينما تبقى المهمة الأمنية بيد أمريكا، ومن المعروف أن أمريكا تعتبر "أمن إسرائيل من أمن أمريكا".

كانت المبادرة الفرنسية قد تولدت عن "مشروع القرار الفلسطيني - العربي" الذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة، وسقط عند التصويت نهاية العام ٢٠١٤، وهو الذي استند إلى مبادرة السلام العربية، التي تُعري اليهود بالتطبيع الشامل مقابل دولة فلسطينية. ثم راهنت فرنسا على تغيير المشهد السياسي في كيان الاحتلال بعد الانتخابات اليهودية الأخيرة، ولكن رهانها تخرم مع استمرار نتيناهو في سدة الحكم، عبر حكومة أكثر تطرفا من سابقتها.

وكانت فرنسا قد وعدت بالاعتراف بدولة فلسطين إن لم تنجح مبادرتها، من أجل إعطاء فرصة للمشروع أمام الرفض اليهودي، ومع هذه العصا السياسية، كانت قد ألقت جرزة لنتيناهو بتضمين المشروع الاعتراف "بيهودية الدولة". ولكن نتيناهو يدرك أن العبء الأمريكية جاهزة لتغطية كيانه في المحافل الدولية، ولم تغره الجزرة الفرنسية.

وأغلق نتيناهو الأفق السياسي أمام فرنسا، وظلت حكومته تتحدث عن تحريك المفاوضات الثنائية (الفارغة من أي مضمون فعلي) مع السلطة الفلسطينية، لتسحب البساط من تحت أرجل فرنسا، ولتفرغ أي ضغط دولي يمكن أن يؤثر عليه، فرفض المبادرة الفرنسية، ودعا إلى إجراء مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة بين الطرفين (بي بي سي عربي في ٢٠١٦/١/٣). بل وصلت صراحته حد "الوقاحة" السياسية في صد فرنسا، عندما قال المدير العام لوزارة الخارجية "نفضل عملية شرق أوسطية وليس عملية يحاول شخص ما خلقها في باريس".

أما أمريكا التي تقتر بحالة "البطة العرجاء" خلال السنة الانتخابية، والتي تُعدها عن أي حراك جاد في هذا الملف - غير الملح، على الأقل في المدى المنظور -، فقد حاولت قبل المؤتمر - وهي تتحسس من ارتفاع سخونة الدور الفرنسي - حرف الأنظار عنه، عندما أعلنت قبل شهر أنها "تدرس طرح رؤية لتسوية فلسطينية - إسرائيلية"، (وكالة معا ٢٠١٦/٥/٤)، رغم أن

روسيا مستمرة في محاربة حزب التحرير باعتقال شبابه ومحاربة دعوته

روسيا تعتقل ثلاثة شباب من حزب التحرير في جبال الأورال

نقل موقع إذاعة "راديو أوروبا الحرة RFE" خبر اعتقال السلطات الروسية لثلاثة أعضاء من حزب التحرير في منطقة تشيليابنسك الواقعة في جبال الأورال الروسية، حيث نقل الموقع عن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي قوله "يُشتبه بقيام المعتقلين بالترويج لأفكار متطرفة في المنطقة، حيث يواجه المشتبه بهم تهم المشاركة في نشاطات لمنظمة إرهابية". وأكد الموقع اعتقال ومحاكمة العديد من شباب حزب التحرير في الأشهر الأخيرة في منطقة تشيليابنسك الواقعة على الحدود بين كازاخستان وباشكورتستان ذات الأغلبية المسلمة. وأشار الموقع إلى عالمية حزب التحرير الذي يسعى لتوحيد جميع دول المسلمين في دولة خلافة إسلامية، وأشار إلى حظر المحكمة العليا في روسيا سنة ٢٠٠٣ لحزب التحرير، ووصف مناصريه "بالمطرفين". كما أشار إلى تأكيد أعضاء حزب التحرير على سلمية الحزب

رأي الإمام يرفع الخلاف

بقلم: سعيد رضوان أبو عواد

عامة للمسلمين جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها. قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾، وقال ﷺ: «إذا بويح لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»، ولا يكون ذلك إلا لعظم أمر الخلافة ووحدة المسلمين.

وعند وقوع الخصومة بين الناس لا بد من تدخل القانون لحسم النزاع ورفع الخصومة فلا يترك الناس لاجتهاد فقهاءهم، ومثاله إذا وقع الخلاف بين رجل وزوجته فذهبت الزوجة لفقهي حنبلي فمضى بوقوع الطلاق وعدم رجعتها وذهب الزوج إلى فقيه شافعي فمضى برجعتها فلا يوجد سبيل لفض النزاع إلا بتبني الخليفة، فأمر الإمام يرفع الخلاف. وهكذا في سائر علاقات المسلمين في الداخل وعلاقتهم مع الأمم الأخرى.

وإنه لما يدمي القلب أن نرى فرقة المسلمين في كيانات سياسية هزيلة رسم كافر حدودها وكتب دساتيرها وحدد لها أعلامها وأعيادها، وسخرها لخدمة مشاريعه ولحربه على دين الله.

ولقد طال العبث الكثير من أحكام الشرع ومنها ركن الصيام، فأرنا المسلمين متفرقين في الصيام هذا صائماً وهذا مفطر ولا يفصلهما إلا أمتار!

وأرنا مسلمين يصومون ثمانية وعشرين يوماً وآخرين يصومون واحداً وثلاثين، وأرنا وحدة مطالع في عام واختلاف مطالع في عام آخر لاختلاف الحكام واتفاقهم، وأرنا اختلاف مطالع في رمضان ووحدها في الحج، وأرنا وحدة مطالع مع تباعد المسافات واختلاف مطالع مع قرب المسافات على الحدود، وأرنا وحدة مطالع مع الوحدة السياسية وتعدد مطالع مع التقسيم.

هذا العبث في دين الله لم يكن إلا لفرقة المسلمين في كيانات سياسية وغياب خلافتهم، وهذا مخالفة لعقيدة الإسلام ولشرع الله.

لقد أعان على هذا العبث علماء أكلوا الدنيا بالدين وأنزلوا الأحكام وقتاوى السابقين على غير واقعها، فالحديبية ليست كامب ديفيد، والاستعانة بصفوان بن أمية ليست كالاستعانة بجيوش أمريكا وروسيا وأساطيل الكفر، وتعدد المطالع بين الشام والمغرب الإفريقي أو الأندلسي ليس كتعدد المطالع بين مدينتين حدوديتين.

أيها المسلمون:

لا يوجد كلمتكم ويلم شعثكم وينصر مظلومكم ويصون دينكم وعبادتكم ويظهر مقدساتكم إلا خلافتكم وإمامكم. قال ﷺ: «الإمام جنتيقاتل من ورائه ويتقى به». فالإمام العادل قوام كل مائل وصلاح كل فاسد وقصد كل جائر ونصرة كل مظلوم.

فشدوا العزم لتقيموا دولة الإسلام، الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، حافظاً لدينكم ودمكم وعرضكم وموحدة بلادكم ومبعث عزكم وشرفكم، فمثل هذا فيعمل العاملون ■

"رأي الإمام يرفع الخلاف" هي قاعدة من القواعد الشرعية المتعلقة بالأحكام السلطانية التي جرى تغييرها من ثقافة المسلمين ومناهجهم التعليمية بشكل متعمد بعد هدم الخلافة لإظهار الإسلام ديناً كهنوتياً.

وكذلك غيبت قواعد أخرى وأحكام عديدة كنظام الحكم ونظام الاقتصاد، وكذلك تم تغيير قواعد أخرى مثل للإمام وحده حق تبني الأحكام، فله أن يتبنى من الأحكام بقدر ما يستجد من الحوادث، وأمر الإمام نافذ ظاهراً وباطناً.

ولا يمكن الوقوف على أهمية هذه القواعد وعظم أثرها على حياة المسلمين إلا بالوقوف على طبيعة الأحكام الشرعية وكذلك الوقوف على مفهوم السياسة في الإسلام.

وعند رجوعنا إلى مفهوم السياسة في الإسلام نجد بأن السياسة هي رعاية شؤون الناس بالأحكام الشرعية تطبقها الدولة بصفاتها كياناً تنفيذياً، وتمارسها الأمة بالمراقبة والمحاسبة بصفاتها صاحبة السلطان وهي الأصلية في التكليف بتطبيق الشرع، والإمام ينوب عنها في ذلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

وقد عرفت الإمامة بأنها (حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي) وحمل كافة الناس يعني الإزامهم بأحكام الشرع بجعل الأحكام قوانين ملزمة تنظم علاقات المجتمع داخلياً وخارجياً، وبهذا يكون الخروج من الإسلام السياسي هو تنازل عن جل الأحكام الشرعية بما فيها من أحكام قطعية.

وعند عودتنا للأحكام الشرعية نجدنا قسمين:

الأول: أحكام قطعية مأخوذة من أدلة قطعية الثبوت والدلالة، لا خلاف فيها عند الفقهاء.

الثاني: أحكام ظنية محل اجتهاد وقع فيها الخلاف قديماً وحديثاً ولن يتوقف، ويستحيل جمع المسلمين على رأي واحد من جهة الاجتهاد والفكر لأسباب عديدة، وستبقى المذاهب الإسلامية وتتعدد.

وبما أن الدولة هي الكيان التنفيذي وعليها رعاية الناس بأحكام الشرع، فقد لزمها أن تتبنى أحكاماً شرعية تسنها على شكل دستور وقوانين لتحديد شكل الدولة وصلاحيات كل جهاز فيه وتبين ما هو حق للناس وما هو واجب عليهم لتنظيم علاقاتهم وترفع خصوماتهم، فلا توجد دولة على المذاهب الأربعة. وبغير ذلك تكون الفوضى والتنازع وتشرذم الأمة وذهاب ريحها.

فالخلافة كنظام حكم جعل حق تبني الأحكام للخليفة وهو السبيل الوحيد لتوحيد الأمة وجمع كلمتها وحراسة دينها من عبث العابثين، فالخلافة رئاسة

تتمة كلمة العدد: حل البرلمان واستقالة الحكومة في الأردن...

الأمر لن يتغير مع حكومة الملقى، انتقالية كانت أم دائمة؟! لقد مضى زمن طويل، منذ أن كان التغيير الحكومي يحمل في طياته دلالات سياسية خاصة، الحكومات تأتي وتروح فيما السياسات عموماً، وتحديد السياسة الخارجية، تبقى على حالها، محكومة بأهدافها ووضايفها ومحدداتها وطريقة صنعها...

تشكيلة الحكومة كما هو شخص الرئيس لا تؤشران بحال من الأحوال إلى تغيير في النهج الذي جثم على صدر أهل الأردن، فالقصة "استحقاق دستوري" لا أكثر ولا أقل. الفريق الذي استقر عليه الملقى لن يحدث فارقاً كبيراً في أي ملف، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو غيرهما؛ فالحكومة على وجه الحقيقة لا علاقة لها بالسياسة الخارجية للبلد، فهذه ترسمها أطراف أخرى غير الحكومة. والسياسة الاقتصادية قائمة على الجباية والاستدانة وتنفيذ توصيات صندوق النقد وبعثاته التي يمكن أن تستقر مستقبلاً في البلاد.

رئيس الحكومة الجديد هاني الملقى، شخصية اقتصادية، شغل آخر منصب له كرئيس لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وهو وزير سابق للخارجية، والصناعة والتجارة، والمياه والري، والطاقة، والتموين، وسفير سابق لدى مصر، وتولى الملقى مناصب رسمية مهمة من بينها: رئاسة المجلس الأردني في مفاوضات السلام «الاتفاقيات التفصيلية» بين الأردن وكيان يهود ١٩٩٤-١٩٩٦، والمدير التنفيذي للأكاديمية الإسلامية للعلوم «منظمة المؤتمر الإسلامي» من ١٩٨٧-١٩٨٩، ومدير دائرة الطاقة المتجددة «الجمعية العلمية الملكية» ١٩٨٤-١٩٨٧.

وهذه الحكومات واجهة لتنفيس غضب الناس من سياسات الدولة والنظام والتي غالباً ما تتخذ قراراتها المصرية والمؤثرة بعيداً عن رئيس الحكومة وكأنه غير موجود، وكثيراً ما كنا نرى أو نسمع عن زيارات ووفود من دول مؤثرة أو جهات سيادية دون أن نرى أو نسمع أن رئيس الحكومة أو من يمثلها كان حاضراً في تلك الاجتماعات المصرية!! ■

تتمة: وكلاء الاستعمار وأقزام العلمانية أعجز من أن يوقفوا دعوة الخلافة...

امتداد لعصابة الحكم السابق، ولا يعينها تونس ولا أهلها، بعكس حزب التحرير وكل المخلصين الذين يحرصون على تونس وأهلها ويفدونهم بالغالي والنفس.

ومع تعسف السلطة التي تتشدد بحكم القانون، إلا أن شباب حزب التحرير أظهروا انضباطاً يُعجبون عليه، وبغض النظر عما نقلته وسائل الإعلام من أن هناك نية مبيتة عند الغرف السوداء لافتعال اصطدام مع الحزب وأنصاره تبرر سحب التأشيرة القانونية منه، فقد أكد المكتب الإعلامي للحزب في تونس على لسان المهندس محمد ياسين صميده بأن تصرف السلطة الأرعن يكشف عن ضعفها، وعن تناقضها مع نفسها، وهي التي تزعم أنها دولة القانون، فإذا بها تضرب بحكم القضاء عرض الحائط، وتؤثر العودة إلى سياسات العهد البائد الذي أسقطته انتفاضة سيدي بوزيد.

كما أكد، في تصريح لنون بوست، وجود جهات وراء ما وصفه بمحاولات منع حزب التحرير من عقد مؤتمره السنوي، وقال لنون: "أطراف خارجية استعمارية، قد فتح الحزب ملفات ضدها وضد تدخلها الاستعماري في البلاد"، وتابع "هناك أطراف سياسية داخلية أيضاً تسعى لعرقلة عمل الحزب من بينها الوزير كمال الجندوبي الذي صرح علناً بأن قرار المنع هو قرار سياسي، أو محسن مرزوق، وأطراف أخرى هي اليوم في الحكم تسيير وفق أوامر المسؤول الكبير الذي أعلن عنه السبسي سابقاً" حسب قوله. من جهة أخرى قال صميده إن شعار

مؤتمرهم لهذه السنة سيكون "الخلافة القادمة منقذة العالم"، وسببونيون من خلاله فشل الرأسمالية وكيف ستندد الخلافة العالم كبدل حضاري.

وقد أكد المكتب الإعلامي للحزب في تونس في بيان أصدره أن حزب التحرير ماض في طريقه لتحقيق غايته التي نذر نفسه لها، وهي إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وفق الطريقة الشرعية التي تبناها، وواهم من يظن أنه يساوم على غايته أو ينحرف عن طريقته الشرعية تحت ضغط الواقع أو تعسف الأنظمة الطاغوتية.

كما أعلن أن الحزب سيقوم بسلسلة أعمال جماهيرية تسلط الضوء على ممارسات السلطة الفاجرة، وتبين أن نظام الخلافة هو الجدير بحل قضايا الأمة لتعود كما كانت خير أمة أخرجت للناس، كما تعمل على تخلص البشرية من براثن الحضارة المادية التي تصادم العقل والفطرة.

وقد ندد المحامي سيف الدين مخلوف الناشط الحقوقي بمنع السلطة للمؤتمر وطالب باستقالة والي العاصمة تونس ووزير الداخلية ورأى أن فيما جرى سابقة خطيرة حيث تعني العودة إلى ممارسات النظام البائد.

والحمد لله أن المكر الذي مكره أصحاب الغرف السوداء قد ارتد في نحورهم، فهم أرادوا قمع صوت الحق وظنوا أنهم يستطيعون تغطية شمس الحق بغربالهم كالحق السواد ولكن الله سبحانه أحبط مكرهم وجعل البلاد تضج بفضيحة ممارسات السلطة ■

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تركيا يندد بممارسات السلطة التونسية



بعد ترحيله إلى تركيا عقد الأستاذ محمود كار، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تركيا، مؤتمراً صحفياً ندد فيه بالطريقة التي عومل بها في تونس، وممارسات السلطة التونسية التي تمكن الشركات الغربية من نهب الثروات دون حسيب ولا رقيب، وختم بالقول: يموت الجبناء عدة مرات في حياتهم قبل موتهم الأخير. لقد عجزتم عن مواجهة الفكر الإسلامي الذي يقدمه حزب التحرير، فلجأتم إلى القمع والبطش حيلة الطغاة المفسدين في محاولة بإثارة لقمع صوت الحق، ولكننا على ثقة بأن بيتكم هو أوهى من بيت العنكبوت وهو ساقط لا محالة. لقد منعتموني من دخول تونس لمشاركة إخواني في شرف الدعوة لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ولكنكم لن تفلحوا أبداً في منع التفاف الأمة حول الإسلام والعمل لتطبيق شرعيته.

رئيس حكومة "الوفاق" الليبية يستجدي "دعماً" من الدول الغربية التي قامت بتدمير ليبيا وتتصارع فيها

السراج: نريد دعماً عسكرياً لا تدخلاً برياً في ليبيا

استبعد رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج تدخلاً عسكرياً دولياً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي يسيطر على مناطق في ليبيا، أبرزها سرت. وقال السراج في مقابلة نشرتها صحيفة "لو جورنال دو ديماناش" الفرنسية الأحد إن ليبيا تحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي في حربها ضد الإرهاب، مشيراً إلى أن ليبيا تلقت مساعدة في هذا الصدد، لكنها لا تتحدث عن تدخل عسكري. وأوضح السراج أن تدخل قوات برية "يتناقض مع مبادئنا، لذا نأمل في تجنب" هذا الخيار، مضيفاً أن ليبيا تحتاج في المقابل إلى صور بالأقمار الاصطناعية، وإلى مساعدة استخباراتية وتقنية، وليس إلى القصف. وأضاف أن خطة حكومته لإعادة إعمار البلاد تعتمد على ثلاثة محاور هي الاقتصاد والأمن والوفاق الوطني الذي يرمي إلى الوحدة والمصالحة في البلاد. وأوضح رئيس الوزراء أن الانتصار الكامل على داعش في سرت بات قريباً، مشيراً إلى إمكانية السيطرة على كل المناطق التي انتشر فيها. (موقع فضائية الحرة)

أمريكا مستمرة في جعل تنظيم الدولة ذريعة لتنفيذ سياساتها

كارتر: مقاتلو "داعش" يطمحون لتنفيذ هجوم "إرهابي" خارج سوريا

أعلن وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر، يوم الجمعة الماضي، أن مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في مدينة منبج الاستراتيجية في شمال سوريا "يطمحون للتخطيط لهجمات إرهابية في الخارج". وقال كارتر في مؤتمر صحفي في سنغافورة، حيث يشارك في قمة إقليمية حول الأمن: "ثمة أشخاص هناك ولا يمكنني الخوض في التفاصيل يطمحون لإعطاء أفكار أو حتى للتخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية خارج سوريا". بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الفرنسية. وأضاف وزير الدفاع الأمريكي: "لهذا السبب ولكون المدينة نقطة دخول وخروج مقاتلين أجانب، فهي تُعد هدفاً مهماً، ونحن مرتاحون للعمل مع القوات المحلية، لتحقيق الرغبة في استعادة أراضيها من تنظيم (الدولة الإسلامية)، وهي تبرز تقدماً". ويشارك كارتر في سنغافورة في اجتماع للقادة الأمنيين في آسيا، ويتناول المسائل الأمنية الإقليمية. (موقع العربي الجديد)

ما الذي يُحضر لحلب؟؟

بقلم: أحمد عبد الوهاب*



إن المتتبع للأحداث بعد انهيار الجولة الثانية من مفاوضات جنيف والتصريحات التي صرح بها «ستافان دي ميستورا» مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا في بيان بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٦، أن الجولة الجديدة من مباحثات السلام السورية لن تعقد قبل أسبوعين أو ثلاثة على الأقل، إن المتتبع يرى بوضوح محاولة نظام طاغية الشام استغلال الفرصة التي منحتها إياها الهدنة في السيطرة على مناطق عدة وإحراز تقدم على المستوى العسكري؛ مستغلا وقوف المجتمع الدولي خلفه، فبعد أن قام بالسيطرة على بعض المناطق في الغوطة الشرقية مستغلا اقتتال الفصائل مع بعضها البعض، نراه يركز على مدينتي حلب وإدلب؛ حيث شهدت محافظة حلب في الأيام الأخيرة تصعيدا مكثفا تجلى بإلقاء مئات البراميل المتفجرة وآلاف الغارات الجوية التي أدت إلى سقوط المئات من الشهداء وأضعافهم من الجرحى خلال أيام قليلة، وذلك في محاولة لمحاصرة مدينة حلب عن طريق استهداف الميناء الوحيد الذي يربطها بريفها الغربي بعد الضوء الأخضر الذي تلقاه من سيده أوباما مطمئنا إياه بعدم استخدام الخيارات العسكرية لحل المشكلة السورية؛ حيث قال أوباما في ٢٤/٤/٢٠١٦ م إنه من الخطأ أن تستخدم الولايات المتحدة أو بريطانيا قوات برية للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد. وأضاف أوباما في حوار مع قناة «بي بي سي» البريطانية، بث يوم الأحد ٢٤/٤/٢٠١٦، أن الخيارات العسكرية لن تكون حلا للمشكلات التي طال أمدها في سوريا.

كما وقامت طائرات طاغية الشام بقصف مدينة إدلب إلى جانب الطائرات الروسية مما أدى إلى وقوع الكثير من الشهداء والجرحى وإلى نزوح عدد كبير من أهالي المدينة، مما دفع جيش الفتح لإعلان مدينة إدلب خالية من المقرات العسكرية ليوثق بعدها خروقات النظام، هذا الموقف الذي أعلنه جيش الفتح يدفعنا للتساؤل لمن سيرفع هذا التوثيق وكلنا يعلم تأمر المجتمع الدولي وكذبه وخداعه؟! فقد أخذت روسيا مسؤوليتها عن قصف مدينة إدلب وسارت على خطاها أمريكا معلنة أننا لا نستطيع معرفة من قام بقصف المدينة، كما أن القصف طال المستشفيات والتجمعات السكنية ولن تعجز أمريكا ولا روسيا عن إيجاد الحجج لقصف أهل الشام سواء في إدلب أو في غيرها. كما يحاول طاغية الشام تحقيق انتصارات على تنظيم الدولة في ريف حماة الشرقي، وبذلك يكون طاغية الشام قد استغل الوقت لكسب الجولة الجديدة من المفاوضات وذلك عن طريق تقديم المزيد من التنازلات من قبل ما يسمى الهيئة التفاوضية بعد أن وضعت أمريكا قطار حلها السياسي على السكة وحددت محطاته وسرعته بعد أن أدخلته في نفق المفاوضات، وليستخدم المزيد من الضغط على أهل الشام لتركيعةهم وقبولهم بالحل السياسي الأمريكي وذلك في الوقت الذي تتقدم فيه قوات سوريا الديمقراطية باتجاه منبج مدعومة بغطاء جوي كثيف من طيران التحالف الأمريكي بعد أن بسطت سيطرتها على مناطق واسعة في ريف حلب الشمالي تحت غطاء الطيران الروسي لتشارك في حصار الريف الشمالي لمدينة حلب.

لقد وجدت أمريكا وروسيا ضالتهما في وحدات

ماذا يجري بين أمريكا والمغرب؟

بقلم: محمد عبد الله

الاحتجاج اعتذرت السفارة الأمريكية رسميا يوم ٢٠/٥/٢٠١٦ وقالت "وقع هناك خطأ في قضية الحكم بالسجن على المهداوي، إذ أشار التقرير إلى اسم عبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني والمدير العام لمراقبة التراب الوطني، بينما لم يكن في ذلك الوقت قد تسلم منصبه الجديد"، وأضافت السفارة "نود أن نقدم اعتذارنا عن هذا الخطأ الذي لم يكن مقصودا"، وعلاقة بالحالتين المتبقيتين موضوع الاحتجاج نقل موقع جريدة الأخبار نقلا عن الناطق باسم الخارجية الأمريكية أن "السفارة الأمريكية ليس لديها أية إضافات في هذه الحالات".

إن ذكر مسؤول الأمن والاستخبارات بالمغرب عبد اللطيف الحموشي بالاسم مقصود بالتقرير ولعله هو المقصود بظاهرة الإفلات من العقاب لدى المسؤولين الأمنيين المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان. ويذكرنا هذا الاحتجاج من المغرب بسابقة محاولة الشرطة الفرنسية اعتقال الحموشي خلال زيارته لفرنسا مما دفع المغرب لتعليق تعاونه القضائي مع فرنسا ولم تعد العلاقات إلى ودها بين المغرب وفرنسا إلا بعد اعتذارها وتوشيح فرنسا للحموشي بوسام جوقة الشرف بدرجة ضابط لجهوده بمكافحة الإرهاب.

ويبقى السؤال ماذا يريدون منا؟ إن أمريكا من خلال تصريحات بان كي مون أرادت الضغط على المغرب للعودة للمفاوضات بنفس أمريكي. وهي من خلال تقريرها عن حقوق الإنسان ترسل رسالة بأن المغرب لا يشكل استثناء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ليس واحة للديمقراطية وأن نموذج المجتمع ودستور ٢٠١١ حير على ورق، ومن جهة ثانية تستغل هذا التقرير الموضوعاتي للمغرب من أجل غرض سياسي وهو الضغط على المغرب لمزيد من الانبساط لمطالبها خاصة ما يتعلق بحرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات وتغيير القوانين ووقف الممارسات التي تحد من هذا الشأن، مما يتيح لعملائها وأدواتها العمل بأريحية وانتقاد النظام تحت مظلة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن هل هذه الأهداف الأمريكية ترقى إلى تهديد أمن المغرب ووحدته الترابية وإلى الخطاب غير المسبوق من الملك والخطاب الناري من وزارة الداخلية. إن أمريكا تخوض صراع وجود بتحالف دولي ضد الأمة الإسلامية في سوريا، وتخوض صراعا مع بريطانيا حول اليمن وصراعا مع فرنسا حول مالي وصراعا مع أوروبا وعلى رأسها بريطانيا في ليبيا، وفي كل هذه الصراعات نجد المغرب. فهو كان له دور محوري في مفاوضات الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات والتي أسفرت عن تشكيل الحكومة الليبية التي ما زالت أمريكا من خلال عميلها حفر تعزلها لعلها تجد لها موطئ قدم راسخ في ليبيا. وأمريكا غير راضية أن يمد المغرب دول الخليج وخاصة الإمارات بجنوده للوقوف لمشاريعها كما في اليمن، وغير راضية أن يستغل المغرب نفوذه التاريخي ودبلوماسيته لرعاية الحل الأوروبي-البريطاني بليبيا، وهي غير راضية على استغلال نفوذ المغرب التاريخي والديني" للنفوذ إلى إفريقيا وملء الفراغ الذي خلفه القذافي بإسقاط حكمه.

إضافة إلى أن أمريكا جادة في نقل قاعدة أفريكوم إلى إفريقيا وهي ترى أن المغرب هو الأنسب لذلك لموقعه الاستراتيجي ووضعه السياسي؛ فقد نقل موقع "le ٣١٠" يوم ٢١/٥/٢٠١٦ عن مركز الأبحاث الكندي CRG أن أمريكا جددت طلبها للمغرب لاستقبال أفريكوم وقد كانت توجهت للمغرب بهذا الطلب قبل ٨ سنوات لكن المغرب استطاع أن يتجاوز الطلب الأمريكي ويقتصر على التنسيق المتقدم العسكري مع أمريكا والذي منه مناورات الأسد التي تجرى بمدينة طانطان. وقد كتب الخبير "جيمس روبنيس" المعتمد لدى مجلس السياسات الخارجية الأمريكية والموظف السابق بوزارة الدفاع الأمريكية مقالا على موقع US News بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٦ حول ضرورة نقل مقر أفريكوم إلى المغرب كشرط ضروري لحماية استقرار المنطقة، بل ربط موافقة المغرب بإقامة قاعدة عسكرية على أرضه ونقل قيادة أفريكوم من ألمانيا إلى المغرب، بحصول المغرب على موقف أمريكي مؤيد لقضية الصحراء.

نعم إن أمريكا تضغط على المغرب ليسير في مفاوضات الصحراء كما تريد وتذكره أن مشروعه المجتمعي ليس مرضيا عنه إلا بقدر سيره في مخططاتها، وهي تريد للتحويلات بالمغرب أن تخدم مصالحها ورجالها للمستقبل الذين تصنعهم على عين بصيرة، وهي بهذه الضغوط تسعى لشغل المغرب داخليا لكي يتوقف عن عرقلته مشاريعها الإقليمية خاصة بليبيا والسير في فتح قاعدة لأمريكا في أراضيها باسم التعاون لمحاربة إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية ■

تعيش العلاقات المغربية الأمريكية توترا ملحوظا منذ آذار/مارس الماضي، فبتاريخ ٥ آذار/مارس وصف بان كي مون الوضع بالصحراء بالاحتلال خلال زيارته لمخيمات تندوف، مما حدا بالمغرب في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة إلى طرد الشق المدني من بعثة الأمم المتحدة بالصحراء وتعليق مساهمته الطوعية في نفقاتها وتهديده بسحب التجديدات المغربية المنخرطة في عمليات حفظ السلام. ومعلوم أن تصريح الأمين العام للأمم المتحدة ما كان ليكون إلا بضوء أخضر من أمريكا المتحكمة في ملف الصحراء والعاملة لإطالة أمده ليبقى نقطة إلتزاق للنفاذ إلى المغرب. وقد استمر الشد والجذب في شأن ملف الصحراء إلى حين تصويت مجلس الأمن في ٢٩/٤ على قراره بشأن الصحراء اعتمادا على مشروع قرار أمريكي، والملاحظ أنه لا يوجد فرق بين القرار الصادر سنة ٢٠١٥ و٢٠١٦ إلا فيما هو متعلق بعودة بعثة "المينورسو" والتشديد على أهمية التزام الطرفين بالمفاوضات بعد أن كانت الصيغة الترحيب بالترتيب بالترتيب بالحوار، كما أنه لم يتضمن أي عقوبات للمغرب. فأمريكا تضغط على المغرب دون أن تصل للقطيعة ليعود للمفاوضات وفق ما هو مرسوم لها أمريكا، ولا تريد من المغرب أن ينفرد بالحل من خلال سياسة الأمر الواقع بالصحراء وفرض مقترح الحكم الذاتي كحل أوحده ووحيد واستبعاد استفتاء تقرير المصير.

وقد حدث خلال هذه الفترة أن صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب في ١٣/٤ والذي انتقد الظروف غير الإنسانية بالسجون وانتهاك قوات الأمن لحقوق الإنسان والتعذيب أثناء الاحتجاز، مؤكدا على استمرار سياسة الإفلات من العقاب للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأجهزة الأمنية. وذكر التقرير استمرار التضييق على حرية الصحافة وحرية التعبير والحريات المدنية والفردية، واستمرار التمييز والعنف ضد المرأة، ووقف التقرير على ما أسماه تمييزا ضد الأمازيغ. ونفى استقلال القضاء بالمغرب واعتبر أن إصلاحات دستور ٢٠١١ لم تنزل على أرض الواقع. كما تطرق التقرير للوضع الحقوقي بالصحراء حيث أكد بأن الحق في التجمع السلمي غير مسموح به وكذا الحق في تأسيس الجمعيات المدنية.

ثم جاء خطاب الملك محمد السادس بلهجة غير معتادة أمام القمة المغربية الخليجية في الرياض في ٢٠/٤. أكد فيه أن "المغرب حر في قراراته واختياراته وليس محمية تابعة لأي بلد". وأشار إلى أن هناك "محاولة صريحة للتجارب الناجحة لدول أخرى كالمغرب، من خلال المس بمونودج الوطني المتميز". وأضاف "إن الوضع خطير، خاصة في ظل الخلط الفاضح في المواقف، وازدواجية الخطاب بين التعبير عن الصداقة والتحالف، ومحاولات الطعن من الخلف"، وتساءل "ماذا يريدون منا؟". واتهم الملك أمريكا بالعمل على استمرار النزاع بالصحراء من خلال اتهام مساعدي بان كي مون ومستشاريه بملف الصحراء.

فالخطاب الملكي أعلن بوضوح أن المغرب كما دول الخليج والأردن مهدد في أمنه من خلال ثورات "الخریف العربي"، وأن هناك محاولات لضرب نموذج الوطني، وأن وحدته الترابية المغربية تعرف وضعا خطيرا وغير مسبوق. إن في كل ما ذكر الخطاب يد العيب الأمريكية حاضرة بجلاء، إلا أن الدولة المغربية والإعلام الرسمي المغربي بعد الخطاب الملكي وجه سهامه لأمريكا فقط في قضية الصحراء واتهمها بازدواجية الخطاب والعمل على فصل الصحراء عن المغرب. ولعل هذا التركيز دافعه آتية قضية الصحراء وعرضها حينها على أنظار مجلس الأمن. وانتظرت الدولة المغربية إلى ١٧/٥ لترد على تقرير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان بالمغرب والذي يدخل في خانة محاولة ضرب النموذج الوطني الناجح والمتميز للمغرب والذي حصنه من ثورات "الخریف العربي"، حيث أصدرت وزارة الداخلية بلاغا شديد اللهجة يتهم التقرير بـ"الكذب وصناعة وقائع وهمية"، وجاء في البلاغ أن "المغرب الوائق من تطور نموذج المجتمع الذي تمت بلورته ويجري تفعيله من قبل المغاربة ومن أجلهم، والذي لا يقبل تلقي دروسا من أي كان...". ثم استدعت وزارة الخارجية المغربية يوم ١٨/٥. سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب وذلك في حضور محمد ياسين المنصوري المدير العام للدراسات والمستندات (مخابرات خارجية)، وقد عرضت خلال المقابلة ثلاث حالات "التلاعب الواضح والأخطاء الفاضحة" التي تشوب التقرير وأهمها الحالة الثالثة التي جاءت على ذكر عبد اللطيف الحموشي المدير العام للأمن الوطني ورئيس جهاز مراقبة التراب الوطني و"المستشار الأمني للملك محمد السادس" حسب ويكيليكس. وعلى إثر هذا

يحتفلون بذكرى خيانة عظيمة من غير حياء من الله ولا من عباده!!!

العاهل الأردني يشهد «استعراض العلم» في الذكرى المئوية للثورة العربية الكبرى

شهد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمس، «استعراض العلم»، الذي نظّمته القوات المسلحة الأردنية، في ميدان الرابية بالديوان الملكي الهاشمي، والذي يأتي تنويجا لاحتفالات المملكة بمناسبة الذكرى المئوية للثورة العربية الكبرى وعيد النهضة العربية، التي أطلقها الشريف الحسين بن علي في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩١٦. وجاءت الثورة العربية ضد الحكم العثماني.. ولعل رعاية العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمس، احتفال «استعراض العلم»، الذي نظّمته القوات المسلحة الأردنية، في ميدان الرابية بالديوان الملكي الهاشمي بعمان، تبعث رسالة طمأنة إلى المجتمع الأردني.. وشارك في الاحتفال، الذي يتزامن مع ذكرى وفاة الشريف الحسين بن علي، قائد الثورة العربية الكبرى ومطلق رماصتها الأولى، نحو ألف جندي، بحضور الملكة رانيا العبد الله، وولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني. وكان ولي العهد ومستشار الملك للشؤون العسكرية، رئيس هيئة الأركان المشتركة، الفريق أول الركن مشعل محمد الزين، في استقبال العاهل الأردني عبد الله الثاني. وفي هذه الأثناء، حلقت تشكيلات من طائرات سلاح الجو الملكي تحمل راية الثورة العربية الكبرى، وعلم المملكة الأردنية، وعلم القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ثم قام الملك باستعراض طابور الوحدات العسكرية المشاركة في استعراض العلم، التي اصطفت بانتظام بتقديمها حملة الأعلام. (جريدة الشرق الأوسط،)

إن من يسمع عن احتفالات تقام بمناسبة الذكرى المئوية لما يُسمى بالثورة العربية الكبرى يظن أن تلك الثورة قد عادت بالخير على المسلمين وببلادهم، مع أن الحقيقة أن تلك الثورة كانت ركنا مهما في إشاعة الشرور، إذ إنها انطلقت ضد دولة الخلافة العثمانية فحاربتها تخفيذا لسياسة أسياذ الحسين بن علي من الدول الغربية. فثلك الثورة كانت عملا خيائيا ضد المسلمين ودولتهم حينذاك، وهي ليست عملا نهضويا أو تحريريا وما شاكل. وإن نظاما عميلا كالنظام الأردني يحارب العمل لاستنفاف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة من الطبيعي بالنسبة له ان يحتفل بذكرى عمل لهدم الخلافة.